محليات

اليوسف لـ«الوطن»: الأولى من نوعها على مستوى القطر

محطة ريحية لتوليد الكهرباء في ريف حمص

| حمص- نبال إبراهيم

بيّن مدير مديرية التخطيط والإحصاء في الشركة العامة لكهرباء حمص بسام اليوسف لـ«الوطن» أنه وفي إطار تشجيع المستثمرين للاستثمار في مجال الطاقات المتجددة يتم العمل حالياً على تنفيذ وإنشاء أول محطة طاقة ريحية رسمية على مستوى القطر باستطاعة اسمية تركيبية ٥ ميغا واط في منطقة السنديانة بريف حمص الغربي.

وأوضح اليوسف أن التركيب يتم على حساب أحد المستثمرين من أصحاب المنشآت الصناعية الضخمة بمدينة حسياء الصناعية، لافتاً إلى أنه سيتم شراء الطاقة الكهربائية المولدة من المحطة الريحية من قبل شركة كهرباء حمص وتسديد قيمة الطاقة للمستثمر بالليرة السورية وفق الأسعار النافذة التي سنتها الوزارة لتشجيع المستثمرين في مجال الطاقات المتجددة.

وأكد اليوسف أن هذه المحطة تعتبر الأولى من نوعها على مستوى القطر وهي مشروع هام ورائد في مجال الطاقات المتجددة، منوهاً بأن المنطقة الممتدة من محور قطينة بريف حمص الجنوبي الغربي إلى محور منطقة السنديانة المقام عليها المحطة الريحية بالريف الغربي من أفضل المناطق الريحية الرسمية على مستوى العالم من حيث سرعة الرياح على مدار العام ما يتيح استثمار طاقة الرياح في توليد الطاقة الكهربائية، مشيراً إلى أن هذه المحطات تأتي رديفة لمحطات التوليد التقليدية وخاصة مع الظروف الحالية المتضمنة نقصاً في مادتي الفيول والغاز وخروج بعض محطات التوليد عن الخدمة، فهي تأتي في سياق الدعم للشبكة الكهربائية من خلال تأمين استقرار المنظومة الكهربائية على الشبكة والمساهمة بشكل أو بآخر بتقليل ساعات التقنين، علاوة على أنها محطات صديقة للبيئة وتعتمد على مصدر متجدد للطاقة لا ينضب.

من جهته بين رئيس دائرة حفظ الطاقة بالشركة عاصي اليوسف لـ«الوطن» أن المحطة تتألف من عنفتين ريحيتين كل واحدة منها باستطاعة ٢,٥ ميغا واط، والعنفة الواحدة تحوي ٣ شفرات وطول الواحدة منها نحو ٥٠ متراً، وارتفاع سارية العنفة يمتد ما بين ٧٥ و٨٠ متراً، لافتا إلى أن العنفتين ستقومان بتحويل طاقة الرياح إلى طاقة كهربائية عبر مولد تحويل كهربائي مخصص لهذه الغاية، علماً أن أي عنفة ريحية تحتاج إلى سرعة رياح تزيد عن ٦ إلى ٧ أمتار بالثانية حتى تدور وتعمل على توليد الطاقة الكهربائية وهذا ما تحققه المنطقة التي تقام عليها المحطة الريحية.

وأوضح أن العمل يتم على مرحلتين، المرحلة الأولى تتضمن تركيب وإنشاء وتنفيذ العنفة الأولى باستطاعة ٥ ميغا واط في منطقة السنديانة وربطها بالشبكة الكهربائية العامة ووضعها بالاستثمار، والمرحلة الثانية تتضمن تركيب وإنشاء العنفة الثانية بذات الاستطاعة وقد تكون في المنطقة ذاتها أو في موقع ريحي آخر، كاشفاً أنه حالياً يتم العمل على إنجاز المراحل الأخيرة من تركيب وتجهيز العنفة الأولى بعد أن تم الانتهاء من عملية ربطها بالشبكة الكهربائية العامة عبر محطة تحويل الذهبية على التوتر ٢٠ كيلو فولط بطول مسار نحو ٢,٥ كيلومتر بإشراف دائرة حفظ الطاقة بالشركة العامة لكهرباء حمص.

لافتا إلى أنه يتم حالياً عمليات الاختبار للعنفة قبل انطلاقها ووضعها بالخدمة الفعلية، والتي من المتوقع أن يتم الانتهاء منها وزجها بالخدمة خلال مدة تتراوح ما بين شهر إلى شهرين من تاريخه، وستتم المباشرة بتنفيذ المرحلة الثانية والعمل على تركيب وتنفيذ العنفة الثانية فور الانتهاء من أعمال العنفة الأولى ووضعها بالاستثمار.

انتهاكات يتعرضون لها في دول الجوار

الكوا لـ«الوطن»: الحكومة تسعى إلى عودة العمال السوريين إلى وطنهم

بعض الدول تنظر إليهم كعبء ونحن ننظر إليهم كثروة

| راما محمد

أكد مدير مرصد سوق العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل محمود الكوا تعرض بعض العمال السوريين في دول الجوار لانتهاكات وثقت بموجب تقارير أممية.

وبيّن الكوا في حديثه لـ«الوطن» أن الوزارة تسعى جاهدة وبشكل دائم إلى تكريس الاتفاقيات الثنائية الموقعة والمصدقة أصولاً مع الدول ذات الصلة التي فيها مواطنون سوريون بهدف حماية حقوق العمال وتوفير أفضل فرص لهم للحصول على عمل لائق ضمن الإمكانات المتاحة، مشيراً إلى أن الوزارة تسعى إلى مواجهة جميع التحديات التي تواجه العمال السوريين في دول الجوار.

ولفت الكوا إلى أن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ريما قادري، وفي كلمة لها أمام منظمة العمل الدولية خلال مؤتمرها الأخير الذي عقد الشهر الماضي في جنيف، طالبت أن يكون هناك تنسيق مع الحكومة السورية بخصوص البرامج التي تقدمها المنظمة للسوريين في دول الجوار بما يضمن اتساق هذه البرامج ويشكل مواجهة حقيقية للتحديات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي تواجه السوريين، مضيفاً: بعض هذه الدول تنظر للعمالة السورية على أنها عبء وهؤلاء مواطنون سوريون وننظر إليهم كثروة وكمورد بشري.

وأكد الكوا أن الحكومة ككل تسعى جاهدة إلى تعزيز أرضية عودة العمال السوريين إلى وطنهم للمشاركة بعملية التعافي وإعادة الإعمار ووقف الانتهاكات المرتكبة بحقهم في دول الجوار.

وفي سياق آخر، كشف مدير مرصد سوق العمل عن تحقيق إنجاز مهم للوفد الحكومي السوري إلى مؤتمر منظمة العمل الدولية، موضحاً أن الوزارة سعت وخلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩ للإضاءة على الانتهاكات التي يتعرض لها العمال السوريون في الجولان المحتلة من خلال التقرير الدولي المعد من المنظمة.

وبخصوص الانتهاكات المرتكبة، أشار الكوا إلى أن التقرير كشف عن أن عدد السكان في الجولان يبلغ ٤٨ ألف نسمة موزعين على ٥ قرى سورية، وأنه وحتى العام ٢٠١٨ كان بإمكان السوريين أن يتبادلوا تجارياً مع وطنهم الأم ثلث إنتاج التفاح في الجولان لتسويقه في سورية وكان بإمكان الطلاب الدراسة في الجامعات السورية.

وبحسب التقرير فهذه الأنشطة توقفت منذ ذلك الحين بسبب الصراع الدائر في سورية ما أدى إلى إغلاق المعبر الواصل بين الجولان وسورية عبر محافظة القنيطرة، مشيراً إلى أن نسبة المشاركة للسوريين في قوة العمل بالجولان المحتل بلغت ٥٠,٦ بالمئة ومشاركة المرأة ٢٧,٦ بالمئة، وهناك ما يقرب من ٩٠٠٠ مواطن سوري يعمل بالجولان المحتل ويشكل نشاط البناء والتشييد ومن ثم يتبعه نشاط التجارة والبيع أبرز الأنشطة، مبيناً أن العديد من المزارعين السوريين تركوا الزراعة نتيجة ضعف تسويق منتجاتهم لا سيما محصول التفاح ومن الصعوبة بمكان مواجهة الصناعات الممكنة للإسرائيليين وخاصة أن حكومة الاحتلال تدعم مستوطنيها بزراعتهم.

ولفت الكوا إلى أنه جرى إبلاغ بعثة تقصي الحقائق بالانتهاكات التمييزية المستمرة فيما يتعلق بالوصول للمياه والأراضي تجاه المواطنين السوريين بينما يجري تسهيل الوصول للمستوطنين الإسرائيليين من خلال الدعم الحكومي الإسرائيلي والمحفزات الضريبية حيث إنه من الصعب على السوريين الحصول على رخص البناء للأراضي، عدا عن تحويل تسجيل الأراضي لنظام جديد يضع العديد من التحديات والعقبات أمام السوريين لإثبات ملكيتهم للأراضي، وهناك تحد إضافي يتعلق بخطط إسرائيلية لتركيب مراوح طاقة هوائية ضخمة لتوليد الكهرباء ما يؤدي للحد من إمكانية توسع القرى السورية.

ونوه الكوا بأن التقرير خلص إلى أن إسرائيل تستمر بجهودها الرامية لضم الجولان العربي المحتل إدارياً وسياسياً وضمن هذا الإطار عقدت انتخابات بلدية سمح للترشح فيها فقط من يحمل الجنسية الإسرائيلية ومن الملاحظ أن القليل من السكان يحملون الجنسية والترشح كان ضئيلاً.

تسرب أساتذة الجامعة إلى الخاصة وإلى الخارج وقسم إلى التقاعد.. نقص في أساتذة الطب والمعلوماتية والعمارة

وزير التعليم العالي لـ«الوطن»: مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية خلال تشرين الأول بشكل قطعي.. وألفا معيد خرجوا ولم يعودوا

| فادي بك الشريف

تأخر كبير في إسعاف المنظومة التعليمية بدماء جديدة من أساتذة الجامعات، في الوقت الذي تعلم فيه وزارة التعليم العالي حجم المشكلة والحلول كما نعلم أيضاً أن عدداً من الأساتذة الكبار في السن رفضوا التمديد لأسباب صحية ومرضية ولأسباب مادية بحتة أحياناً كي يتمكنوا من ولوج الجامعات الخاصة رغبة في راتب الجامعات الخاص، الذي يقارب ١٠٠٠ دولار على أقل تقدير على حين لا يتعدى راتب الجامعة الحكومية ١٥٠ دولاراً للدكتور برتبة أستاذ.

هذا الأمر أكدته مصادر جامعية لـ«الوطن» مبينة أن هناك نقصاً ملموساً وواضحاً في عدد الأساتذة وتحديداً في الاختصاصات الطبية والهندسية، ومنها العمارة والمعلوماتية إضافة إلى الكيمياء في العلوم، وغيرها من المجالات المطلوبة في الجامعات الخاصة، في الوقت الذي يقدر فيه راتب الأستاذ الجامعي بـ٩٠ ألف ليرة أو أقل من ذلك.

وأضاف أحد عمداء الكليات لـ«الوطن»: بسبب هذا الأمر يفضل عدد من الأساتذة التقاعد وعدم التمديد للتفرغ بشكل كامل للجامعة الخاصة، ناهيك عن تأثير الأزمة في تسرب أعضاء الهيئة التدريسية أو حالات الوفاة.

وقال: من الملحّ المسارعة في إصدار مسابقة أعضاء الهيئة التدريسية بالسرعة القصوى وبمختلف الاختصاصات وسط المغريات المتوافرة في الجامعات الخاصة، ومطالباً بتحسين دخل الأستاذ الجامعي، منوها بأن عدداً من الأساتذة سافروا قبل الأزمة ولم يعودوا وأصبحوا بحكم المستقيل، مؤكدا أن راتب الأستاذ الجديد لا يتجاوز الـ٦٠ ألف ليرة.

تأتي المسابقات كل خمس سنوات خجولة جداً وبأرقام مخجلة فالجامعات التي تحتاج إلى آلاف الأساتذة منحت عشرات الأساتذة فقط وفي الوقت الذي يعاني الكثير من الأقسام شحاً شديداً ونقصاً مخيفاً في الأساتذة، كما هناك نقص حاد في أعضاء الهيئة التدريسية والأساتذة المختصين وخاصة ما يحدث من نزيف للأساتذة في الكليات الطبية والهندسية حيث تم الاعتراف منذ سنوات طويلة بأن معظم الموفدين إلى خارج القطر لمصلحة الأقسام والكليات اعتكفوا عن العودة منذ عام ٢٠١١ وبأن ٢٥ بالمئة من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات قد سافروا إلى خارج البلاد، وما يزيد الطين بلةً كما يقال أن الأساتذة الذين كانوا قبل الأزمة في سن الخمسين قد أصبحوا اليوم في سن التقاعد.

وتقدر المؤشرات أن نسبة تفوق الـ٦٠ بالمئة من أساتذة الجامعات أعمارهم بين الـ٥٥ و٦٥، بمعنى أن كادر هذه الجامعات أصبح على أبواب التقاعد وملاك الجامعات لم يتم توسيعه منذ الثمانينيات، بحيث كان عدد الطلاب آنذاك عدة آلاف بينما اليوم أصبح في سورية قرابة مليون طالب جامعي، ولم يتم زيادة عدد الأساتذة الذين لا يتجاوز عددهم ٤٧٠٠ أستاذ فقط بحسب «ما صرح الوزير مؤخراً» مقابل أكثر من ٣٠ جامعة حكومية وخاصة.

والغريب أيضاً أن الوزير كان قد صرح أنهم في صدد الإعلان عن مسابقة أعضاء هيئة تدريسية وإلى اليوم مر على هذه التصريحات أكثر من ٩ أشهر و«كأنك يا أبو زيد ما غزيت»!

هذا الأمر يطرح أسئلة كثيرة عن أسباب التأخر، حيث تساءل الدكتور علي من قسم هندسة العمارة: هل يعقل أن يحتاج الإعلان إلى كل هذا الوقت والجهد مع العلم بأن من يعد الإعلانات هي الجامعات بشكل مستقل تماماً، وتعلن عنه كل جامعة على حدة، كما أن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من توجيه فقط من الوزير للجامعات لطلب الاحتياجات ومن ثم تنظيم الإعلان!

من جانبه قال الدكتور المحامي طارق: «إن الاحتياجات حددت وفق قانون تنظيم الجامعات بشكل واضح وصريح لكل ١٠٠ طالب جامعي عضو هيئة تدريسية واحد كحد أدنى، بينما بحسبة بسيطة فإن كل ٣٠٠٠ طالب مقابل عضو هيئة واحد وهذا يعتبر كارثة تعليمية من حيث جودة الخريجين الذين سينهضون بالبلد مستقبلاً».

هذا وعلمت «الوطن» من مصادر خاصة أن بعض الأقسام ليس على ملاكها أي أحد، والبعض الآخر يقوم ٤ أو ٥ بتدريس ٦٠ و٦٥ مقرراً جامعياً بينما يجب أن يكون على ملاك أي قسم تم افتتاحه وفق قانون تنظيم الجامعات ٢٥ مدرساً على أقل تقدير!

الكثير من الطلبة الذين التقتهم «الوطن» طرحوا أسئلة كبيرة تقع على عاتق المسؤولين في الوزارة أهمها «جامعات حكومية وكليات وأقسام عديدة افتتحت وليس فيها أي كوادر تستطيع أن تخرج جيلاً من المختصين المؤهلين كي يدخلوا السوق فأين الوزارة من الطاقم التعليمي لهذه الجامعات؟ وهل هي راضية عن واقع هذه الجامعات والكليات؟ ولماذا كل هذه المماطلة في ضخ دماء جديدة ترتقي بها الجامعات وتنهض بجيل من الخريجين الجدد وخاصة الاختصاصات التي لها احتكاك مباشر مع الناس كالطب والصيدلة والهندسة وغيرها؟

هذا وحصلت «الوطن» على مجموعة مؤشرات تعطي انطباعاً كاملاً عن حجم المعاناة التعليمية في بعض الأقسام والكليات في جامعات مختلفة وسنسرد بعضاً منها: قسم علوم البناء والتنفيذ في كلية الهندسة المعمارية بإحدى الجامعات يمتلك صفر عضو هيئة تدريسية من أصل صفر أستاذ..، ونظريات تاريخ العمارة في كلية الهندسة المعمارية يمتلك ٣ مدرسين فقط وهم على أبواب التقاعد.

كما أن قسم تخطيط المدن يمتلك ٩ أعضاء هيئة ومعظمهم تقدموا بطلبات تقاعد، كما أن قسم الهندسة الطبية الذي افتتح في إحدى الجامعات منذ أربعة أعوام يمتلك على ملاكه صفر عضو هيئة مختص، علماً أن العام القادم سيشهد تخرج أول دفعة من هذا القسم العتيد، كما أنه في قسم التصميم والإنتاج عدد الأساتذة الذي خسرهم القسم خلال عامين ٧ أعضاء هيئة والبقية معظمهم على أبواب التقاعد في السنوات القليلة القادمة..، وهناك أستاذ واحد يقوم بتدريس ٣ و٤ مقررات وحتى أكثر في بعض الأقسام.. وفي إحدى كليات الحقوق هناك حوالي ٣٠ ألف طالب حقوق بين حكومي وموازي ومفتوح بينما أعضاء الهيئة التدريسية لا يتجاوزون ٦٠ عضواً فقط.

نستخلص مما سبق حجم المعاناة والنقص الكبير في عدد الأساتذة، الذي لم نجد له أي تفسير أو مبرر رغم الكثير من التصريحات، ولماذا لا يتم استيعاب خريجي الدكتوراه في الأقسام التي تخرجوا منها والذين لا يتعدى عددهم جزءاً يسيراً جداً من حاجة هذه الأقسام لهم بعد أن تكلفت الجامعة عناء تعليمهم سنوات طويلة قبل أن تتلقفهم جامعات الخارج برواتبها المغرية؟ وهل فعلاً أعطت الوزارة توجيهاتها للجامعات للبدء برصد وتحديد احتياجاتها الفعلية، كما كان يحدث في المسابقات الماضية حيث كان هناك أقسام لا تمتلك أي أساتذة ولم ترفع احتياجاتها على الإطلاق «بقدرة قادر» فكيف مر هذا الأمر؟ وكيف وضعت هذه الاحتياجات؟

بدوره كشف وزير التعليم العالي بسام إبراهيم لـ«الوطن» عن اهتمامه المباشر بالتنسيق مع رؤساء الجامعات بتسريع الإعلان عن المسابقة خلال تشرين الأول كحد أقصى وبشكل قطعي.

وبين إبراهيم أنه وإلى تاريخه يتم تعيين عدد من الأساتذة من المسابقة الماضية، كاشفاً عن ترميم ٤٧٠ عضو هيئة تدريسية بموجبها.

وعن عدم وجود أي عضو هيئة على ملاك بعض الأقسام، قال إبراهيم: هناك عدد من الأساتذة لا يتقدمون لهذه الأقسام، مبرراً أن سبب التأخير هو الانتهاء من أمور المسابقة الماضية، كما تم الإعلان عن مسابقة أعضاء الهيئة الفنية في الجامعات من حملة الماجستير.

ولفت وزير التعليم إلى شمولية المسابقة لمختلف الاختصاصات، مع التركيز على الصيدلة والعمارة والمعلوماتية وطب الأسنان والطب البشري، وعدد من المقاعد للتربية والزراعة، مع رصد الشواغر في الأقسام وخاصة من الأساتذة المتقاعدين.

وكشف إبراهيم أن ألفي معيد تم إيفادهم قبل الأزمة ولم يعودوا.

مضيفاً في سياقه: نسبة الإعارة من الجامعات الحكومية ٢٠ بالمئة بعد العرض وموافقة المجالس الجامعة المختصة وحسب الحاجة وبما لا يؤثر في العملية التعليمية في الجامعة الأم.

> المسابقة الماضية عينت ٤٧٠ أستاذاً جامعياً.. و٢٠ بالمئة فقط نسبة إعارة الأساتذة

كلام رسمي جداً

سيتم إلغاء أضابير منح السلل الغذائية للأسر غير المهجرة

فور ورود الشكوى وجه محافظ القنيطرة همام صادق دبيات عضو المكتب التنفيذي المختص صالح سويد بالشخوص على الواقع وزيارة نقطة الهلال الأحمر بالفضل، وبتاريخ ١٩ / ٦ / ٢٠١٩ اجتمع سويد بعضو مجلس إدارة شعبة الهلال في قطنا وجيه الخوري ورئيس نقطة توزيع الهلال في جديدة الفضل مالك المصطفى بحضور أعضاء من مجلس محافظة القنيطرة ورئيس مجلس البلدة، حيث أفادنا عضو المكتب التنفيذي بأنه تم الاتفاق على ضرورة تسريع تقييم الاستمارات والتدقيق بالأضابير لمن يستحق ومن لا يستحق وضمن المعايير الإنسانية التابعة لمنظمة الهلال الأحمر، ولما طرح حول المحسوبيات والواسطة في منح السلل الغذائية إلى أسر مقيمة ولم تهجر فسيتم التعرف عليها وإلغاء أضابيرهم إن وجدت على أن يتم التقييم من متطوعي الهلال الأحمر بالتعاون مع عضو مجلس المحافظة المقيم في المنطقة والهيئة الاختيارية.

وبما يتعلق بالانتظار لساعات طويلة وتحت أشعة الشمس وسوء معاملة رئيس النقطة مع المواطنين فإن ذلك عار عن الصحة وذلك بعد الرجوع لرئيس بلدة التجمع وأعضاء مجلس المحافظة، إضافة إلى وجود مكان لانتظار الإخوة المواطنين أثناء التوزيع تقيهم حر الشمس والمطر مع العلم أنه حدثت مشكلة مع أحد المتطوعين من قبل أحد المواطنين بألفاظ غير لائقة وبحضور عناصر الشرطة وتمت المعالجة، وبما يخص شطب أسماء أسر الشهداء فإن ذلك لم يتم من قبل نقطة جديدة الفضل حيث الأولوية في التوزيع تتم لأسر الشهداء ووفق معايير المنظمة، ونرجو توخي الدقة قبل النشر.

مدير المكتب الصحفي
فايز العود

أرباحنا ٣ بالمئة فقط!!

حناوي: قلة السكر في الصالات سببها «المربيات» وقلة المادة في القطاع الخاص

| جلنار العلي

نفى مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في ريف دمشق أحمد حناوي انقطاع مادة السكر من الصالات، مشيراً إلى أنه كان هناك نقص بالكميات فقط بسبب زيادة الاستهلاك في الفترة الحالية نتيجة إقبال المستهلكين على صناعة المربيات المنزلية، مبيناً أن بعض الصالات انقطع فيها السكر لمدة يوم واحد بسبب تأخر الشحنات من حمص واللاذقية ومسافات النقل الطويلة، منوهاً بعدم وجود مخازين للسكر، ومضيفاً: تمت الموافقة على استيراد ١٥٠ ألف طن من السكر لتأمين المادة بالصالات.

ولفت حناوي في تصريحه لـ«الوطن» إلى أن أسعار المادة لم ترتفع فبقي سعر الكيلو ٢١٥ ليرة، في حين يباع في الأسواق بـ٣٠٠ ليرة، منوهاً بعدم وجود أي مؤشرات لرفع الأسعار في الوقت الحالي، وفي حال سيتم رفعها ستبقى الأرباح بسيطة لتغطي النفقات فقط لكون أي ارتفاع في الصالات سينعكس سلباً على القطاع الخاص والأسواق، ومشيراً إلى أن قلة المادة في القطاع الخاص أدت إلى ضغط على الصالات.

من جهة أخرى نفى حناوي ما يتم تداوله حول تفاوت الأسعار بين الصالات حسب المناطق، مشيراً إلى أن ما يحدث هو تفاوت في الأصناف الموجودة، فمثلاً في المناطق الحديثة التي يستطيع سكانها شراء الصنف الأول من المواد يتم التركيز على توافر هذه الأصناف فيها، وبالطبع تكون أسعارها مرتفعة عن الصنف الثاني والثالث من نفس المادة، مضيفاً: هناك صالات في المناطق الشعبية جداً لا تباع فيها مواد الصنف الأول لذلك يتم توفير مواد الصنفين الثاني والثالث فيها حرصاً على ألا تتكدس المواد.

وبيّن حناوي أن قيمة المبيعات في النصف الأول من العام الحالي تجاوزت الملياري ليرة، في حين وصلت مبيعات اللحوم إلى نحو ٨٠ مليون ليرة في الشهرين الماضيين فقط، على حين كانت الأرباح قليلة جداً لا تتجاوز ٣٪، وذلك وفق طبيعة المؤسسة التي يجب أن تقوم بضبط الأسعار بالسوق وتثبيتها ابتداء من سعر كيلو الفروج الذي وصل إلى ١٠٠٠ ليرة، وأسعار اللحوم الحمراء التي وصلت إلى ٤٧٠٠ ليرة للكيلو الواحد، في حين يصل في السوق إلى ٧ آلاف ليرة، الأمر الذي تسبب بإقبال على صالات السورية للتجارة.

وأضاف: لا يستطيع الموردون رفع الأسعار كما يرغبون لكون المؤسسة تفرض عليهم السعر الذي قامت بتحديده، لافتاً إلى أن السورية للتجارة تخضع للرقابة التموينية، نافياً ما يشاع بأن موظف التموين ممنوع من الدخول إلى الصالات لإجراء دوره الرقابي عليها.

وأشار حناوي إلى أن خطة المؤسسة تتركز في التوسع الأفقي لصالاتها في كل مناطق المحافظة، لافتاً إلى أنه تم الطلب من البلديات والمؤسسات تأمين مقرات لتكون صالات للمؤسسة وذلك في حال كان يتوافر لديها فائض، مبيناً أن عدد صالات المؤسسة وصل إلى ٩٢ صالة في ريف دمشق.

وأضاف: يوجد الكثير من الصالات القديمة التي تحتاج إلى إعادة ترميم ولكن الاعتمادات قليلة بعض الشيء ولم يتم رصد اعتمادات لها، منوهاً بأن ذلك لا يؤثر على المواد الموجودة فيها.

وبيّن حناوي أن فرع المؤسسة حالياً يقوم بدراسة تخصيص صالات لبيع اللحوم، مشيراً إلى أنه في الوقت الحالي لا يوجد صالات مخصصة وذلك بسبب مساحة الريف الواسعة ما يتطلب سيارات مبردة لنقلها وصالات مبردة وهذا غير ممكن في ظل انقطاع الكهرباء، لافتاً إلى أنه تم تلافي ذلك من خلال توفير اللحوم في الصالات في جمادات خاصة لها بما يتناسب مع الإمكانات المحدودة، كاشفاً عن أنه تم استئجار صالة متخصصة لبيع الفروج على طريق الزبداني.